

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٣/٣٠

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢١/١/١٢

## الجهود الصحية لمكافحة مرض الكوليرا في الموصل (١٩٦٦-١٩٦٧) دراسة وثائقية

Health Efforts to Combat Cholera in Mosul  
(1966-1967): A Documentary Study

أ.د. ذنون يونس الطائي

قسم الدراسات التاريخية والاجتماعية / مركز دراسات الموصل / جامعة الموصل  
الاختصاص الدقيق: تاريخ العراق الحديث والمعاصر

Prof.Dr.Thanoo Younis Altaee

Historical and Sosiological studies Department, Mosul

Studies Center , Mosul University

Specialization : History of modern Iraq

الملخص :

تناول هذا البحث الجهود الحثيثة لمصرفية لواء الموصل بالتنسيق مع الدوائر والمؤسسات الحكومية التابعة لها، وبشكل خاص ديوان المتصرفية وبلدية الموصل ومديرية الصحة وبعض القطاعات العسكرية داخل المدينة وخارجها في الاقضية والنواحي وحتى القرى، لتطويق انتشار مرض الكوليرا الذي تفشى في مدينة الموصل وتوابعها، خلال المدة ١٩٦٦-١٩٦٧.

الكلمات المفتاحية: كوليرا، الموصل، الامراض المعدية، وقائية، صحة.

Abstract :

This research deals with the serious efforts of the Mosul mutasarrif in cordination with government departments and institutions with its governmental al departments and institutions in particular the mutasarrifiyya office, the municipality of Mosul ,the Directorate of Health and some of Military sectors inside sub-districts and even villages to reduce the spread of cholera which outbreake in city of Mosul and its dependencies, During the period 1966-1967.

Key words: Cholera , Mosul, Insctious diseases, prevention health.

المقدمة :

الكوليرا (cholera) مرض بكتيري ينتشر عن طريق الماء الملوث ويسبب الاصابة بالإسهال والجفاف الشديد ويمكن ان يكون قاتلاً خلال ساعات اذ لم يتم علاجه، وقد تم القضاء عليه في بلدان العالم المتقدم عن طريق الصرف الصحي الحديث وما تزال بقايا الكوليرا في بعض بلدان شرق اسيا الفقيرة (للتفصيلات انظر: [www.mayoclinic.org](http://www.mayoclinic.org))

ومرض الكوليرا من الامراض المعدية الوافدة الى العراق خلال الفترات التاريخية المختلفة واتسع نطاق انتشاره في العراق ومنها الموصل منذ شهر اب ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٦٧، وتأتي اهمية هذا الموضوع (كونه يتناول بالوثائق لأول مرة) جهود المؤسسات الحكومية في لواء الموصل للتصدي ومنع انتشارهذا المرض.

ويهدف البحث الى ايضاح التدابير الوقائية المتخذة من قبل ادارة مصرفية لواء الموصل (محافظة نينوى حالياً) وابراز جهودها والاجهزة الحكومية المختلفة، وبشكل خاص التعاون القائم بين مديرية صحة اللواء وبلدية الموصل والدوائر الخدمية الاخرى، مع ايضاح ابرز المعوقات التي واجهت تلك الجهود الادارية والتدابير الصحية و اثر الوعي المجتمعي الذي ساد حينذاك والذي اتسم بعدم المبالاة (احياناً)، من قبل المواطنين بمخاطر انتشار ذلك الوباء بالموصل عموماً بمركزها واقضيئتها ونواحيها وقراها اذ كان لدور لجنة التوعية الصحية المشكلة الاثر البالغ في الحد من انتشار الوباء بالتنسيق مع بقية الدوائر الحكومية وبالاتصال المستمر مع وزارة الصحة.

ويتألف البحث من عناوين فرعية اساسية بدأ بالمقدمة وانتهاء بالخاتمة وهي

- ١- التدابير الوقائية لمتصرفية الموصل
  - ٢- الاجراءات الوقائية لبلدية الموصل
  - ٣- توصيات لجنة التوعية الصحية
  - ٤- رئاسة صحة الموصل وتوفير عجلات النقل
- وأود التنويه بإنجاز اطروحة دكتوراه في كلية الآداب، قسم التاريخ الموسومة (الخدمات الصحية في الموصل ١٩٥٨-١٩٦٨) دراسة تاريخية للدكتورة نادية مسعود شريف الجراح، ٢٠١٨، وأشارت الى ان العراق شهد موجة وبائية لمرض الكوليرا للفترة (١٩٦٦ اب ١٩٦٦- ١٤ تشرين الاول ١٩٦٦) قادمة من ايران، ص١٣. غير اننا وجدنا، ان المرض لم ينته في تشرين الاول ١٩٦٦، بل تعده حتى اواخر سنة ١٩٦٧. كما ان الاطروحة لم تتناول التفاصيل الواردة في بحثنا هذا ربما لعدم عثورها على المعلومات والوثائق الواردة فيه.
- ونشير الى اننا اتبعنا منهجية (نظام APA الامريكي) في إيراد الهوامش والتعليقات تماشياً مع نظام نشر البحوث في مجلة دراسات موصلية.

### اولا: التدابير الوقائية لمتصرفية لواء الموصل

ما ان أعلن عن ظهور مرض الكوليرا في مدينة الموصل حتى سارعت متصرفية اللواء بممارسة دورها القيادي بوصفها السلطة الادارية العليا في الموصل، اذ اصدرت بتاريخ ٣٠ اب ١٩٦٦ توجيهاً طالبت فيه رؤساء الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والشركات والمعامل ومختاري المحلات السكنية والقرى ومراكز الشرطة كافة، التأكد ومتابعة منتسبيهم، فضلاً عن المواطنين الساكنين في مناطقهم من اجرائهم للتلقيح الاول ضد مرض الكوليرا، والتنبيه الى ضرورة اخبار السلطات المختصة عن الأشخاص المتلكئين في عملية التلقيح، بغية اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، كما اهابت المتصرفية دائرة نائب رئيس الجامعة بالموصل، ومديرية التربية عدم قبول دوام طلاب الكليات والمعاهد والمدارس بمراحلها المختلفة، وحتى رياض الاطفال مالم يبرزوا شهادة التلقيح ضد المرض. (بيان متصرفية الموصل، ٤٢٩٤٦ في ٣٠ اب ١٩٦٦).

ونلاحظ من مضمون توجيه المتصرفية لدوائرها الحكومية كافة حتى القرى، مدى الاستجابة السريعة لمعالجة الاوضاع الصحية ومحاوله تطويق انتشار المرض، والتفهم العميق للحالة وخطورتها على صحة المواطنين، والسعي لتدارك الاهمال الناجم عن عدم التلقيح من بعض المواطنين، والتشديد على معاقبة المخالفين للأوامر والاجراءات الصحية كونه يشكل خطراً ليس على صحتهم فحسب بل على سلامة الآخرين.

ونظراً لقلّة إقبال المواطنين على المراكز الصحية، لتناول الجرعة الثانية من اللقاح وبغية تلقيح اكبر عدد ممكن من سكان اللواء، قررت المتصرفية إتخاذ عدد من الاجراءات بالأعمام على دوائرها الرسمية كافة، بالتأكد من تلقيح الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لتلك الدوائر، والاياعاز الى المحاسبين الماليين بعدم صرف رواتب شهر تشرين الاول ١٩٦٦ مالم يبرز الموظف او العامل شهادة التلقيح، ووجهت كذلك بعدم قبول مراجعة اي شخص للوائح الرسمية مالم يحمل

شهادة التلقيح، واهابت المتصرفية مديرية شرطة اللواء، بتجديد المراقبة من قبل افراد نقاط السيطرة المحيطة بالموصل، على المسافرين ومنعهم من السفر ذهابا او ايابا ما لم يحملوا الشهادة المذكورة، وكذلك الامر فيما يتعلق بالمسافرين بالقطار من الموصل الى بغداد وبالعكس (متصرفية الموصل، ٤٦٩٦١ في ٢٢ ت ١٩٦٦).

ولم تقتصر تحركات متصرفية اللواء على مركز لواء الموصل بل امتدت الى الاقضية والنواحي كافة من خلال توجيهها لرئاسة صحة اللواء، والفرقة الرابعة وقائم مقامية الاقضية والنواحي بتخصيص السيارات التابعة لهم لاستخدامها في حملة التلقيح الثانية في مركز الاقضية والنواحي والقرى ووضحت ان العجلات التي ستخصص من قبل السلطات العسكرية والدوائر الاخرى ومن المؤمل استخدامها لأغراض مكافحة المرض (متصرفية الموصل، ٤٦٤٩٠ في ١٥ ت ١٩٦٦).

وإنبرت المتصرفية بالإسراع في إتخاذ التدابير الوقائية العاجلة لمكافحة المرض، والحد من انتشاره ضمن الامكانيات المتاحة ومنها: تشكيل لجنة الكوليرا المحلية وتأليف لجنة التوعية الصحية (سترد تفصيلاتها لاحقا)، والاياعاز بمراقبة اجهزة مادة (الكولور) المعقمة في مصالح "اسالة الماء"، والطلب من رئاسة بلدية الموصل ومصلحة الغزل والنسيج الحكومية ورؤساء بلديات الاقضية والنواحي والقرى، وكذلك دائرة مشروع اسالة الماء العائدة للسلطات العسكرية، اصلاح العاطل منها فورا وتكليف المراقبين الصحيين المشرفين على تنقية مياه الشرب في اللواء، بمراقبة مصالح اسالة الماء وقياس كمية مادة (الكولورين) المضاف اليه مع اخذ نماذج مختبرية منه للفحص (البكتريولوجي) ثلاث مرات اسبوعياً للتأكد من سلامته وعدم تلوثه، وصلاحيته للشرب فضلا عن إعادة تنظيم فرق الطوارئ وتزويدها بوسائل النقل اللازمة على ان تشمل الفرق الفرق الاتية:

١- فرقة لنقل المرضى

٢- فرقة لنقل وعزل الملامسين للمرضى والمصابين

٣- فرقة لتعفير الدوائر الحكومية والاماكن المزدحمة

٤- فرقة لدفن الموتى

واشارت الى إمكانية الاستفادة من خدمات اطباء القوات المسلحة وفرقها الصحية للأغراض الوقائية والعلاجية (متصرفية الموصل، ٤٥١١ في ٢٧ نيسان ١٩٦٧).

وفي ذات الاطار وبغية التعجيل بالتدابير الوقائية، طالبت متصرفية اللواء بالإشارة الى كتاب رئاسة الصحة المرقم ٤٩ في ٢٧ نيسان ١٩٦٦ من رئاسة البلدية ومصلحة الغزل والنسيج الحكومية للأمر الطبي للفرقة العسكرية الرابعة، لاتخاذ الحيطه وخزن كميات كافية من مادتي (القاصر والكولورين) ما يكفي لمدة سنة واحدة لغرض تعقيم مياه الشرب في مصالح اسالة الماء في الموصل (متصرفية الموصل، ٤٠٧٩، ٣٠ نيسان ١٩٦٧).

واكدت المتصرفية مرة اخرى في اعمامها المؤرخ في ١٦ ايار الى الدوائر الحكومية كافة؛ في المراكز والاقضية والنواحي على اهمية ابداء التسهيلات الممكنة لفرق التلقيح الصحية والعمل على بث الوعي الصحي بين الموظفين والمستخدمين للإقبال على التلقيح ضد المرض، وعدم التراخي والتهرب منه مع التأكيد على عدم ترويج اي معاملة

للمراجعين ما لم يبرز صاحبها شهادة التلقيح ومصادق عليها بعد الاول من نيسان ١٩٦٧ (متصرفية الموصل ، ٩٢٧٠ ، ٦٠ ايار ١٩٦٧).

وما لبثت متصرفية اللواء كذلك بالمطالبة من دوائرها كافة بالإسراع بأعمال المتابعة واتخاذ السبل الوقائية ضد مرض الكوليرا وضرورة اعلامها بما تم تنفيذه من تلك الاجراءات (متصرفية الموصل، ٥٥٦٠، ٢٥ ايار ١٩٦٧). وهذا متأث بطبيعة الحال من الحرص الشديد الذي أولته متصرفية اللواء في متابعة تطورات مكافحة مرض الكوليرا في مركز المدينة والاقضية والنواحي التابعة لها، وعلية فقد اجابت مصلحة الغزل والنسيج الحكومية. متصرفية اللواء بأنها قامت بأجراء التنظيفات لجميع الخزانات لمشروع الاسكان والمعمل وخزانات دور مشروع الاسكان (مصلحة الغزل والنسيج ، ٣٨٦٣ ، ١٢ حزيران ١٩٦٧).

وبالمقابل طالبت متصرفية اللواء، مصلحة الغزل والنسيج الحكومية ايضاً، حول عمل جهاز التعقيم (بالكلورين) من عدمه. (متصرفية الموصل ، ٦٦٩٩ و ٢٢ حزيران ١٩٦٧).

اما ما يتصل بمتابعة المتصرفية للأقضية والنواحي في الواجبات المناطة بها، فقد اصدرت قائممقامية سنجار (وسنجانر هي احدى التشكيلات الادارية لمتصرفية اللواء وتقع في الجانب الغربي من مدينة الموصل) بياناً اوضحت فيه اهمية المرحلة الدقيقة التي تمر بها مدينة الموصل، ولتقتضيات المصلحة العامة وحرصاً على صحة المواطنين، ودرءاً لخطر انتشار مرض الكوليرا، اقرت تشكيل لجنة من اثنين من افراد الشرطة، تكون مهمتهم القيام بالتفتيش والمراقبة الدقيقة عن نظافة الشوارع والمحلات العامة في القصبة، وبضمنها الارقة وتقديم المخالفين الى المحكمة، فضلاً عن بعض الاجراءات والعقوبات الرادعة التي تقتضيها المصلحة العامة، وطالبت رئاسة بلدية سنجار المستشفى الجمهوري في سنجار ومختاري المحلات في القصبة بتنسيب احد موظفيهم للعمل في اللجنة، وكذلك معاونة شرطة سنجار بتنسيب اثنين من الشرطة لمرافقة اللجنة اثناء تأدية واجبها في عمليات التلقيحات ضد مرض الكوليرا (قائم مقامية سنجار، ١١٥١ ، ١٦ ايار ١٩٦٧).

وكان لبلدية قائممقامية دهوك (ودهوك هي احدى التشكيلات الادارية لمتصرفية اللواء وتقع في الجهة الشمالية لمدينة الموصل) دورها في انجاح حملة التلقيح باتخاذها الخطوات العاجلة لتعقيم مياه الشرب، أذ وجهت رئاسة بلدية دهوك كتاباً الى مديرية البلديات في لواء الموصل، اوضحت فيه انها قد طالبت بتجهيزها بـ (١٥) برميل من مسحوق (القاصر) لاستعماله في تعقيم المياه لمدة سنة كاملة عملاً بتوصيات ديوان المتصرفية، غير ان الكمية التي جهزت بها كانت (١٠) براميل فقط، وهي كافية لمدة سبعة اشهر تقريباً (بلدية دهوك، ٦٠٩ ، ٥ حزيران ١٩٦٧).

اي نصف المدة المنشودة ونعتقد بأن مرد ذلك هو محدودية الكميات المتوفرة في مركز اللواء والمجهزة من قبل وزارة الصحة للواء الموصل وبقية اللوئية العراقية الاخرى.

### ثانياً : الإجراءات الوقائية لبلدية الموصل

ما ان إنتشر المرض في المدن العراقية ومنها الموصل حتى بادرت بلدية لواء الموصل، بالاتصال مباشرة بوزارة الصحة في بغداد، معبرة عن شحة اللقاحات ضد مرض الكوليرا في (مدينة الموصل) المستوصفات والمراكز الصحية في الموصل وان المواطنين بدأو بمراجعة المراكز الصحية من اجل التلقيح، وأكدت على اهمية توفير اللقاح بكميات وافية (لتدارك مالا يحمد عقباه) وعليه فقد تسارعت الوزارة بأرسال اللقاحات المطلوبة خلال اقل من اسبوع (بلدية الموصل، ٦٥٥٢، ٢٥ اب ١٩٦٦).

وهذا يظهر مدى التعاون القائم بين وزارة الصحة والمؤسسات الصحية في مدينة الموصل وحرص الوزارة على اتخاذ التدابير اللازمة ومنع انتشار المرض والسيطرة عليه.

وسارعت بلدية اللواء بتوجيه مأموري الاقسام كافة بتاريخ ٢٩ اب ١٩٦٦ بإتخاذ كافة السبل للسيطرة على المرض ومنع تفشيه ومنها، منع بيع المرطبات بكافة انواعها وبخاصة (الدوندرمة) منعاً باتاً وشددت على ضرورة معاقبة المخالفين وسوقهم الى المحاكم (بلدية الموصل، ٤٤٨٤، ٢٩ اب ١٩٦٦).

ونجد هنا سرعة اتخاذ الاجراءات المطلوبة من قبل رئاسة البلدية والتشديد في معاقبة المخالفين من اجل سلامة المواطنين في الموصل، كما تم الابعاز من قبل رئاسة البلدية الى اطباء الاقضية بتشكيل الفرق الصحية والمباشرة بالتلقيحات فوراً (بلدية الموصل، ٩٠٦٧، ٤ ايلول ١٩٦٦).

وفي اطار التعاون القائم بين رئاسة البلدية ورئاسة صحة اللواء وجدنا التنسيق المتسارع بينهما للسيطرة على الاوضاع الصحية ونظافة البلدة إذ أوعزت رئاسة البلدية الى مأمورية الاقسام كافة ومراقبي البلدية، بمتابعة نظافة المدينة ومضاعفة جهودهم (حيث كنا نشاهد سيارات البلدية الحوضية وهي تجوب شوارع المدينة وتعمل على تنظيف الشوارع والارصفة بالمياه) كما اشارت رئاسة بلدية اللواء الى اهمية التعاون التام مع الموظفين الصحيين بمراقبة باعة الفاكهة والخضراوات، والاعتناء بنظافة المحلات العامة ووجهت كذلك الى قيام معاون ملاحظ القسم البلدي الاول في مركز المدينة مساءً بالأشراف على احوال التعقيم، وكذلك في ساحة الكمرك (الواقعة في الجانب الايمن من المدينة) وضرورة تنظيم خفارات للمراقبين لهذه الغاية مع الموظف الصحي المنسب، وأكدت رئاسة البلدية على قيام معاون القسم البلدي الثاني المسائي بالأشراف على احوال التعقيم في سوق الخضراوات في منطقة باب الطوب وتنظيم الخفارات لهذا الغرض، على ان يقوم ملاحظي الصحة والتطبيقات بالمتابعة الشديدة لتلك الاعمال (بلدية الموصل، ١٤٥٧٨، ٣٠ اب ١٩٦٦) والى اهمية تهيئة (صناديق) او حاويات حديدية لجميع مواقع رمي النفايات. (بلدية الموصل، ١٤٤٥٣، ٢٩ اب ١٩٦٦).

ولاريب بأن هذه الاعمال كانت لها مردوداتها الايجابية في الحفاظ على البيئة والنظافة العامة والحد من انتشار المرض في المدينة وتوابعها.

عادت رئاسة البلدية مرة اخرى للتنبيه على ضرورة المحافظة على اساسيات الصحة المجتمعية، من خلال المراقبة وسيطرتها على عموم المعاملات والانشطة الاقتصادية في الاسواق فما لبثت ان اوعزت الى مراقبي البلدية وموظفي الصحة

والمفازز المشكلة لهذه الغاية بتفتيش الاسواق فوراً ومنع بيع الفواكه القادمة من بغداد واربيل (كالرطب والعنب والتفاح والخوخ والعرموط) وغيرها ووضع اليد عليها وارسالها الى دائرة الصحة لمعاينتها واتلافها على الفور، وإحالة كل من يجلبها ويبيعها الى المحاكم المختصة (بلدية الموصل، ١٤٦٩١، ١ ايلول ١٩٦٦).

ونلاحظ هنا الجدية المتناهية في التعامل مع الباعة وعدم التهاون مع المتهاونين بالصحة العامة والتلويح بمعاقبتهم وفق القوانين السارية في المحاكم، وذلك من اجل تدارس السبل الكفيلة بمنع انتشار مرض الكوليرا ووضع الخطط والمنهج الذي ستسير عليه رئاسة البلدية، عقد رئيس واعضاء المجلس البلدي اجتماعاً موسعاً في حديقة الشهداء في الاول من ايلول ١٩٦٦ لهذا الغرض (بلدية الموصل، ١٤٦٥٧، ١ ايلول ١٩٦٦).

اذ تشكلت (لجنة شعبية) من بعض الشخصيات في مدينة الموصل ترأسها عبد الجبار الجومرد (١٩٠٩-١٩٧١) وشغل سكرتاريته الصحفي احمد سامي الجليبي (١٩٣٢-٢٠٠٩)، وعضوية الشيخ بشير الصقال (١٩٠٦-١٩٨٦) وحضر الاجتماع الحاشد، سعيد الشيخ (١٩١٨-٢٠٠٥) (متصرف لواء الموصل) واللواء الركن عبد الجبار شنشل (١٩٢٠-٢٠١٤) (قائد الفرقة الرابعة حينذاك)، وعدد غفير من علماء الدين وابناء المدينة ومثقفها، والقيت عدة كلمات بالمناسبة من قبل رئيس واعضاء اللجنة والتي تحث على الاهتمام بأسباب الوقاية من المرض و التركيز على النظافة في الجوانب المختلفة، واتباع ارشادات السلامة العامة وتعليمات المؤسسات الصحية، وقررت اللجنة اعتبار ١٦ ايلول ١٩٦٦ يوماً للنظافة في الموصل، كأحدى السبل المهمة في مكافحة مرض الكوليرا.

واعقبه اجتماعاً اخر بعد يومين في ذات المكان وحضره كذلك جمهور غفير من ابناء المدينة ومثلو اللجان الفرعية ومختارو المناطق السكنية في المدينة، والقى خلاله رئيس اللجنة كلمة أكد فيها على اهمية الاهتمام بالجوانب الصحية وضرورة تظافر الجهود لمكافحة المرض والحد من انتشاره بالتعاون مع المؤسسات الصحية، وفي ١٤ تشرين الاول ١٩٦٦ اعلنت اللجنة حل نفسها بعد انتهاء دورها الارشادي في المدينة. (عدنان سامي، ١٩٩١ ص ٢٠٥-٢٠٦)

### ثالثاً: توصيات لجنة التوعية الصحية :

مع بداية ظهور مرض الكوليرا في العراق تشكلت (اللجنة التنفيذية العليا لمكافحة الكوليرا) في بغداد، ووجهت بتشكيل اللجان في الاولوية، اذ تشكلت في لواء الموصل اللجنة التي سميت (لجنة التوعية الصحية) وتألفت من: عثمان الجليلي معاون المتصرف للإدارة المحلية والطبيب ابراهيم حبش (١٩١٦-٢٠٢٠) (رئيس صحة لواء الموصل) ونجيب الخفاف (١٩٢٠-١٩٩٤) (مدير التربية) والطبيب محمد ياسين (المسؤول عن متابعة الكوليرا في الموصل) والطبيب سعدي مهدي (١٩٣٦-٢٠٠٦) (طبيب صحة المدينة) واحمد السنجري (عضو المجلس البلدي)، وبذلك يكون عددهم ستة اعضاء، ومن اجل الوقوف على الاوضاع الصحية في البلد، ومتابعة التطورات الصحية واتخاذ الاجراءات الواجبة لعموم الدوائر الرسمية في الموصل، اجتمعت اللجنة في ديوان المتصرفية صباح اليوم السبت الموافق ٢٩ نيسان ١٩٦٧ لتدارك منع حدوث انتشار مرض الكوليرا في الموصل على الرغم من تأخر تشكيل هذه اللجنة وبدأ اعمالها الادارية والصحية وقد تمخض عن هذا الاجتماع جملة من التوصيات وهي:

- ١ - ضرورة طبع نشرات إيضاحية وتوجيهية للمواطنين على ان تقوم رئاسة الصحة في اللواء بطبعها وتوزيعها في جميع انحاء اللواء وأوصت اللجنة بصرف كلفتها البالغة (٢٥) ديناراً من قبل الادارة المحلية.
- ٢ - الطلب الى مديرية اوقاف الموصل بحث خطباء الجوامع على القيام بدورهم في ارشاد المواطنين على اهمية التلقيح ضد مرض الكوليرا والمحافظة على النظافة العامة.
- ٣ - اشعار رئاسة بلدية الموصل بأهمية قيام اصحاب دور السينما بعرض الوصايا الصحية الخاصة بمكافحة المرض في فترات العرض على ان تقوم رئاسة الصحة بتزويدهم بالوصايا.
- ٤ - الإيعاز الى المكتبة العامة ( بوصفها احدى الدوائر التابعة لديوان المتصرفية) بأن تكون عجلاتهم (المزودة بالميكروفون ومكبرات الصوت) تحت امرة صحة المدينة لإذاعة الارشادات الصحية ولمدة اسبوع واحد وكلما دعت الحاجة لها.
- ٥ - الإيعاز الى رئاسة بلدية الموصل بالاهتمام وحث الناس وارشادهم على التمسك بأهداب النظافة، وعدم رمي الاوساخ والازبال ومنع تسرب المياه القذرة في الطرقات ومراقبة ذلك، واتخاذ الاجراءات الصارمة لمعاقبة المخالفين وقطع المياه عن دورهم ومحلاتهم ان لزم الامر لردعهم على ان يعلن كذلك في الصحف المحلية ويذاع ذلك بالسماعات والنشرات والملصقات في جميع الاماكن.
- ٦ - الطلب الى مديرية البلدية في اللواء بالإيعاز الى المعلمين في القرى والارياف، بحث الناس والطلاب على الاهتمام بكل ما يتعلق بالنظافة الشخصية والعامة والعمل على مكافحة الذباب وغلي الماء قبل شربه وتوجيههم لمراجعة المراكز الصحية للتلقيح ضد المرض.
- ٧ - على الفرق الطبية القيام بواجباتها في عمليات التطبيب واجراء التطعيم ضد المرض.
- ٨ - تكليف طبابة صحة المدينة بتوجيه المراقبين الصحيين بالقيام بواجباتهم الصحية ومراقبة نظام المطاعم والمقاهي والمحلات العامة ومحلات بيع الاطعمة.
- وضرورة تغطية المأكولات (بالشاش) او سلك مانع للذباب كما اوصت اللجنة بان يرافق بعض الافراد من الجيش والشرطة لضمان تطبيق الارشادات الصحية.
- ٩ - تكليف رئاسة بلدية الموصل والبلديات الاخرى والاقسام المختلفة بالاستمرار برفع الاوساخ والقمامة والقاذورات ورميها في محلات لا تقل عن (٦) كم خارج المدينة او القرية وصرف الاوساخ والفضلات واجراء عملية الطمر الصحي والاسراع بردم جميع المستنقعات داخل المدينة وخارجها في الاقضية والنواحي.
- ١٠ - متابعة رئاسة البلدية في مركز المدينة بإخراج الجاموس والمواشي بكافة انواعها الى خارج حدود البلدية وفي محلات تخصص لهم.
- ١١ - تقوم رئاسة الصحة بالإعلان عن مواقع مراكز التلقيح وأوقات الدوام عن طريق الصحف والنشرات والملصقات ومكبرات في السيارات المتجولة للمكتبة العامة. (توصيات لجنة التوعية الصحية، ٢٩ نيسان ١٩٦٧).

ويلحظ من خلال قرارات لجنة التوعية الصحية مدى الاهتمام والجدية والتعبير عن الشعور بالمسؤولية العالية من قبل اعضاء اللجنة في تكثيف العمل الجماعي والمؤسسي كل ضمن تخصصه للدوائر الحكومية في اللواء، والتي تصب في النهاية في عملية تطويق المرض وتحجيم انتشاره ضمن الامكانيات المتاحة آنذاك.

وما لبثت اللجنة أن عقدت اجتماعاً آخر بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٧ في ديوان المتصرفية بناءً على كتاب رئاسة الصحة المؤرخ في ٣ حزيران ١٩٦٧ لمتابعة التوصيات المتخذة في الاجتماع السابق وما نفذ مع التأكيد على ضرورة تفعيل اجراءات اخرى تكميلية وهي:

١- قيام مركز النشاط المدرسي بطبع نشرات توضيحية وتوجيهية ذات دلالات صحية وملونة عددها (٣٠,٠٠٠) ثلاثون الف نسخة، توضح فيها وسائل وطرق مكافحة الكوليرا والابتعاد عنه، وتحث على النظافة العامة وطرق ابادته الذباب على ان تقوم الإدارة المحلية بصرف قيمة الورق اللازم لطبعها الى مديرية التربية، ويتم توزيعها ولصقها على جميع المحلات العامة في الدوائر الرسمية او المدارس المختلفة المراحل والمقاهي والمطاعم والفنادق ومنعطفات الشوارع والطرق والمحلات السكنية، على ان تودع نسخ كافية للأقضية والنواحي والقرى من قبل رئاسة الصحة.

٢- حث الاهالي بواسطة (مكبرات الصوت) بالعجلات المتجولة العائدة للمكتبة العامة (مما يؤكد عدم توفير السيارات اللازمة من قبل الدوائر والمؤسسات الصحية في الموصل لتساعد في تفادي هكذا حالات والحد من انتشار المرض ) على الاهتمام بالنظافة العامة واذاعة التوصيات الصحية ونجاحها بمكافحة الذباب كونه احدى وسائل انتشار المرض.

٣- ضرورة نشر الارشادات الطبية في الصحف المحلية على ان تقوم رئاسة صحة اللواء بإرسال صيغتها الى الصحف المحلية.

٤- تأمين الاتصال بدائرة المنتجات النفطية لتوفير مادة (الفليت) وهو (قاتل للحشرات وبخاصة الذباب) في الاسواق وبأسعار مناسبة لغرض تشجيع استعماله من قبل جميع الاهالي لإبادة الحشرات بشكل عام.

وبغية إعمام الفائدة وتحقيق الغايات المتوخاة وضمان المشاركة الواسعة للدوائر الرسمية ذات العلاقة، ارسلت صورة من تلك التوصيات الى: وزارة الداخلية، ووزارة الصحة (رئاسة التنفيذية العليا لمكافحة الكوليرا للعلم)، ونسخ لإجراء اللازم كل ضمن تخصصه وما كلف به متمثلة في: مديرية الوقاية الصحية العامة، متصرفية لواء الموصل -التحريات- قيادة الفرق الاربعة، قائممقامي الاقضية كافة، رئاسة بلدية لواء الموصل، مديرية تربية لواء الموصل، مديرية بلديات الموصل، طبابة صحة المدينة، طبابة الامراض المتوطنة، مديرية المنتجات النفطية بالموصل، مديرية خزانة الادارة المحلية، ونسخه لأعضاء اللجنة (متصرفية الموصل، ٢٥ حزيران ١٩٦٧).

ولضمان تنفيذ تلك التوصيات أعلمت مصلحة الغزل والنسيج الحكومية متصرفية اللواء ببعض الاجراءات الوقائية التي اتخذتها في اطار مكافحة مرض الكوليرا ومنها:

١- تنظيف احواض الترشيح الخاصة بها بواسطة مادة مسحوق القاصر.

٢- اتخذت التحضيرات اللازمة لإضافة سائل (الكلور) الى خزانات الترشيح بالماء لغرض التعقيم الاضافي، بالإضافة الى جهاز (الكلور) وبذلك تكون المدة التي يستغرقها نصف ساعة فقط.

٣- ان جهاز سائل (الكلور) الموجود في محطة ضخ الدندان (الكائنة في منطقة الدندان في جنوب الجانب الايسر من المدينة) بحالة جيدة ويعمل بصورة منتظمة (مصلحة الغزل والنسيج، ٤٦٦٠، ١١ تموز ١٩٦٧) (وان هذه المحطة لا زالت تعمل حتى وقتنا الحاضر) وقد مضى عليها ما يزيد عن خمسة عقود.

ولم تألوا المتصرفية جهدا في متابعة التوصيات الخاصة بلجنة التوعية الصحية حيث وجهت كتباً رسمية للأفضية والنواحي تحثهم على ضرورة متابعة تلك التوصيات خدمة للصالح العام ولوقاية المواطنين من انتشار المرض، إذ أجابت قائممقامية عقرة (إحدى التشكيلات الادارية لمصرفية اللواء وتقع في الشمال الشرقي لمدينة الموصل) بانها إتخذت كافة الاجراءات الوقائية من قبل البلدية فيما يخص الفقرتين ١١ و ٩ من تلك التوصيات (بلدية عقرة، ٢٤/٣٣٠، ٣ حزيران ١٩٦٧).

#### رابعاً: رئاسة الصحة واهتماماتها بتوفير عجلات النقل

لم تبطئ رئاسة صحة اللواء في لعب دورها بتوفير سبل انجاح العمليات الوقائية داخل مركز المدينة وفي الأفضية والنواحي وحتى القرى، من خلال العمل على توفير عدد من العجلات وكانت اولى خطواتها مطالبة متصرفية اللواء بتخصيص عجلة تكون بالإمرة إعتباراً من ٤ كانون الثاني ١٩٦٦ لغاية العاشر منه، لغرض إستخدامها في نقل موظفي دائرة الصحة لتلقيح سكان القرى في قضاء الموصل وتخصيص ثلاث عجلات أخرى لنفس الغرض في مناطق أخرى من اللواء وعليه فقد أوعزت متصرفية اللواء الى رئاسة البلدية بتخصيص سيارة للغرض المطلوب مع سائقها ووقودها (رئاسة صحة الموصل، ٨١٤٣، ٣٠ اب ١٩٦٦).

ونرى هنا ان رئاسة الصحة قد باشرت بعمليات التطعيم في خطواتها الاولى بالقرى وليس في مركز المدينة تقديراً منها بأن، الوباء قد ينتشر في تلك الاماكن اكثر منه في المدينة لعوامل تتعلق بالبيئة والوعي السائد في التعامل مع اسباب النظافة.

ويبدو ان هناك مشكلة في توفير عدد العجلات في الدوائر الرسمية في اللواء مع قلة الموارد، إذ اعتذرت رئاسة البلدية عن تجهيز السيارة لامتلاكها ثلاث سيارات فقط، إحداها عاطلة والاخران موجودتان خصصت إحداها للمكافحة والاخرى لإدارة اعمال البلدية كافة، ولذلك فقد تم تخصيص عجلة من رئاسة البلديات (بلديات الموصل، ١٤٨٤٠، ٤ ايلول ١٩٦٦).

وقد يستغرب المرء عند علمه بان رئاسة بلدية الموصل لا تملك سوى عجلتين مع عظم المسؤوليات الكبيرة المناطة بها، وكثرة الاقسام البلدية التابعة لها داخل المدينة وخارجها مما يتطلب سرعة الحركة والاتصال والتنسيق مع الدوائر الحكومية المختلفة في المدينة وخارجها وعند الضرورة والاستعانة بها لا تملك سوى الاعتذار لقلة امكانيات والتجهيز ومحدودية عدد عجلاتها!

وعادت رئاسة صحة اللواء مرة أخرى الى متصرفية اللواء مطالبة بالإيعاز الى دوائرها الرسمية ذات العلاقة بتخصيص عدد من العجلات، فضلاً عن العجلات العسكرية لغرض الاشتراك في حملة التلقيح داخل المدينة وللضرورة القصوى في التصدي والاسراع بمكافحة مرض الكوليرا وكما يأتي:

| اسم الدائرة                           | عدد العجلات المطلوبة |
|---------------------------------------|----------------------|
| - متصرفية لواء الموصل الإدارة المحلية | ١                    |
| - متصرفية لواء الموصل لإدارة البلديات | ١                    |
| - مديرية شرطة لواء الموصل             | ١                    |
| - مديرية مباني الموصل                 | ١                    |
| - شعبة ري الموصل                      | ١                    |
| - مديرية الإصلاح الزراعي              | ٣                    |

وأوضحت مديرية الصحة بأن موجوداتها من العجلات لا يمكن الاستفادة منها ما لم يتم اشتراك العجلات المشار إليها ( رئاسة صحة الموصل، ١٠٨٨٦، ٢٢ ت ١٩٦٦).

وهنا بعد اعتذار رئاسة البلدية جاء الاعتذار المماثل من مديرية بلديات اللواء عن استخدام سيارتها، وذكرت بأنها بأمر الحاجة الى تلك السيارة لتصرف أعمال البلديات في اللواء (بلدية الموصل، ١٠٩٥٠، ٢٣ ت ١٩٦٦).

وفي مناسبة أخرى وبتاريخ ١٣ ايار ١٩٦٧ اي بعد سبعة اشهر عن إعتذار الاول جاء اعتذارها مرة أخرى عن المساهمة بالعجلات في حملة التلقيح، وأشارت الى ان للمديرية عجلتان فقط تعملان بصورة جيدة احدهما معارة من بلدية الموصل كما توجد عجلتان أخريتان مجمدتان لعدم صلاحيتها للاستعمال

وأوضحت بأن أقسام البلديات التابعة الى هذه المديرية تزيد عن (٣٠) قسماً وهي بحاجة الى المزيد من العجلات لغرض إستعمالها والاتصال مع اقسامها (بلديات الموصل، ٤٦١١، ١٣ ايار ١٩٦٧).

اي أن رئاسة البلديات في اللواء لا تملك سوى عجلة واحدة لتمشية امور البلديات، وهي المسؤولة عن دوائر البلديات في الاقضية والنواحي وتوابعها من القرى، وهل هذا تقصير أم إهمال من الجانب الحكومي بعدم توفير السيارات الكافية لدوائرها الرسمية في الالوية ومنها لواء الموصل بحيث تقف تلك الدوائر مكبلية اليدين، غير قادرة على مد يد المساعدة عند الحاجة والضرورة القصوى للدوائر الاخرى وهذا ما انعكس سلباً على الوضع الصحي المجتمعي في داخل المدينة وتوابعها وفي سرعة انتشار المرض.

الخاتمة :

كان إنتشار مرض الكوليرا في مدينة الموصل في بداية شهر اب ١٩٦٦ قد وضع جميع الدوائر الرسمية على المحك في إظهار امكانياتها البشرية والادارية واللوجستية في محاولة تطويق المرض ومنع إنتشاره في مركز مدينة الموصل والاقضية والنواحي والقصبات التابعة لها.

وقد وجدنا دأب الدوائر الرسمية في مساعيها وتنسيقها مع متصرفية اللواء وبقية المؤسسات الحكومية، وظهر جلياً الدور القيادي لمتصرفية اللواء في ادارة الازمة على الصعيد الاداري والمهني الى جانب دائرة الصحة ورئاسة البلدية، بما يفصح عن فهم عميق والشعور بالمسؤولية ازاء المواطنين اذا لم يقتصر الامر على الدوائر المدنية، بل امتد للتعاون والتنسيق مع الجهات الامنية والعسكرية للتخفيف من وطأة انتشار المرض.

وكان لتشكيل لجنة التوعية الصحية وتوصياتها ومتابعتها بالتعاون مع متصرفية اللواء، أثر واضح في تحجيم إتساع دائرة المرض بما ينم عن وعي كبير بالمخاطر المحدقة عند حدوث أي تأخير وتهاون في متابعة تطور المرض وسير اجراء التلقيحات.

ولوحظ بعد تناول الجرعة الاولى من التلقيح هناك فتوراً من قبل البعض من المواطنين لاستكمال الجرعة الثانية، الامر الذي حدا بالسلطات الحكومية كالمتصرفية ودوائر الصحة والبلدية بالتلويح لاتخاذ أقصى العقوبات وفق القوانين لكل متخلف عن عملية التلقيح.

ومما يؤسف له أن الوثائق لم تذكر الاحصائيات بعدد المصابين أو المتوفين من جراء المرض، وربما مرد ذلك لعدم قيام مديرية الصحة بتثبيت ومتابعة الاحصاء اليومي لعدد المراجعين والمصابين للمراكز الصحية، على الرغم من تشكيلها لعدد من الفرق لأغراض المتابعة ميدانياً في مراكز المدينة والاقضية والنواحي وقصباتها.

ولم تُشر الوثائق الى وجود عجلات الاسعاف بشكل يلبي إحتياجات الدوائر الصحية و المستشفيات داخل المدينة والمستوصفات في الاقضية والنواحي، مما يأشر الى خلل واضح في التجهيز من قبل الجهات الصحية وتوفير الاحتياجات اللوجستية الخاصة بدعم الصحة المجتمعية عموماً، الامر الذي أدى بتلك الجهات الصحية المحلية الى الاستعانة بالدوائر الحكومية الاخرى في المدينة، فضلاً عن القطاعات العسكرية داخل المدينة وخارجها بضرورة التعاون بتوفير العجلات اللازمة لمواجهة شدة إنتشار المرض و تمكين وسائل مكافحته.

ومهما يكن من أمر انتشار مرض الكوليرا في الموصل نجد بأن الدوائر الخدمية والصحية وبعض القطاعات الصحية المنتشرة في مناطق متعددة من الموصل، وبتظافر الجهود بعضها مع بعض الاخر تمكنت المتصرفية بدوائرها المتعددة من الحد من انتشار مرض الكوليرا في مدينة الموصل عموماً، حتى لنجد ان في أواخر سنة ١٩٦٧ لم يعد الخوف قائماً لانتشار ذلك المرض مما يؤشر نجاح تلك التدابير الوقائية المتخذة من لدن كل الدوائر الحكومية المعنية.

## مجلة دراسات موصلية

مجلة دورية علمية محكمة، تعنى ببحوث الموصل الأكاديمية في العلوم الانسانية

ISSN. 1815-8854

### قائمة المصادر :

- ١ - للتفصيلات عن اسباب وعلاج مرض الكوليرا، أنظر:  
<https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/cholera>
- ٢ - مركز دراسات الموصل ملفه مديرية بلديات لواء الموصل، رقم ١٤/٣٦ ج، بعنوان المتفرقة العامة، بيان متصرفية لواء الموصل الرقم ٤٢٩٣٦ في ٣٠ اب ١٩٦٦
- ٣ - كتاب متصرفية لواء الموصل، الرقم ٤٦٤٩ في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٦
- ٤ - كتاب متصرفية لواء الموصل، الرقم ٤٦٤٩٠ في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٦
- ٥ - كتاب متصرفية الموصل، الرقم ٤٥١١ في ٢٧ نيسان ١٩٦٧
- ٦ - كتاب متصرفية لواء الموصل، الرقم ٤٠٧٩ في ٣٠ نيسان ١٩٦٧
- ٧ - كتاب متصرفية لواء الموصل، الرقم ٩٢٧٠ في ٦ ايار ١٩٦٧
- ٨ - كتاب متصرفية لواء الموصل، ٥٥٦ في ٢٥ ايار ١٩٦٧
- ٩ - كتاب مصلحة الغزل والنسيج، الرقم ٣٨٦٣ في ١٢ حزيران ١٩٦٧
- ١٠ - كتاب متصرفية لواء الموصل، الرقم ٦٦٩٩ في ٢٢ حزيران ١٩٦٧
- ١١ - بيان قائممقامية سنجار، الرقم ١١٥١/٧/٢ في ١٦ ايار ١٩٦٧
- ١٢ - كتاب رئاسة بلدية دهوك، الرقم ٦٠٩ في ٥ حزيران ١٩٦٧
- ١٣ - كتاب رئاسة بلدية لواء بلدية الموصل، الرقم ٦٥٥٢ في ٢٥ اب ١٩٦٦
- ١٤ - كتاب رئاسة بلدية لواء الموصل، الرقم ٤٤٨٤ في ٢٩ اب ١٩٦٦
- ١٥ - كتاب رئاسة بلدية الموصل، الرقم ٩٠٦٧ في ٤ ايلول ١٩٦٦
- ١٦ - كتاب رئاسة بلدية الموصل، الرقم ١٤٥٧٨ في ١٣ اب ١٩٦٦
- ١٧ - كتاب رئاسة بلدية الموصل، الرقم ١٤٤٥٣ في ٢٩ اب ١٩٦٦
- ١٨ - كتاب رئاسة بلدية الموصل، الرقم ١٤٦٩١ في ايلول ١٩٦٦
- ١٩ - كتاب رئاسة بلدية الموصل، الرقم ١٤٦٥٧ في ايلول ١٩٦٦
- ٢٠ - نذير، عدنان سامي (بغداد، ١٩٩١) عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي ص ص ٢٠٥-٢٠٦
- ٢١ - توصيات اجتماع لجنة التوعية الصحية في ٢٧ نيسان ١٩٢٧
- ٢٢ - كتاب متصرفية لواء الموصل، الرقم ٦٧٧٠ في ٢٥ حزيران ١٩٦٧
- ٢٣ - كتاب مصلحة الغزل والنسيج الحكومية، الرقم ٤٦٦٠ في ١١ تموز ١٩٦٧
- ٢٤ - كتاب رئاسة بلدية عقرة ، الرقم ٢٤/٣٣٠ في ٣ حزيران ١٩٦٧
- ٢٥ - كتاب رئاسة صحة لواء الموصل، الرقم ٨١٤٣ في ٣٠ اب ١٩٦٦
- ٢٦ - كتاب مديرية بلديات لواء الموصل، الرقم ١٤٨٤٠ في ٣ ايلول ١٩٦٦
- ٢٧ - كتاب رئاسة صحة لواء الموصل، الرقم ١٠٨٨٦ في ٢٢ تشرين الاول ١٩٦٦

مجلة دراسات موصلية، العدد (٦٠)، تشرين الثاني ٢٠٢١ - ربيع الثاني ١٤٤٣ هـ

## مجلة دراسات موصلية

مجلة دورية علمية محكمة، تعنى ببحوث الموصل الأكاديمية في العلوم الانسانية

ISSN. 1815-8854

٢٨ - كتاب رئاسة بلدية لواء الموصل، الرقم ١٠٩٥٠ في ٢٣ تشرين الاول ١٩٦٦

٢٩ - كتاب مديرية بلديات لواء الموصل، الرقم ٤٦١١ في ١٣ ايار ١٩٦٧.

مجلة دراسات موصلية، العدد (٦٠)، تشرين الثاني ٢٠٢١ - ربيع الثاني ١٤٤٣ هـ

(٤٢)